وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة ابن خلدون

14

فيفري 2020

دراسات

في العلوم الإنسانية والاجتماعية

دورية أكاديمية محكمة تصدر عن كلية الآداب واللغات

مخبر الدراسات النحوية واللغوية

بين التراث والحداثة في الجزائر

بالعلم نرتقي

ISSN ٥٧٢٣-٢٠١١ رقم الايداع القانوني:

دراسات رقم الايداع القانوني: ٢٠١١-٥٧٢٣ ISSN Dirassat

Ministry of Higher Education
And Scientific Research

Ibn Khaldoun University -Tiaret-

مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة ابن خلدون

14

Febraury 2020

DIRASSAT

THE HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

A refreed academic journal issued
by the college of Art and Languages
Laboratory of Grammatical and Linguistic studies
between Heritage and Modernity in ALGERIA

With science only we rise

ISSN: 5723-2011

الفهرس

عنوان المقال	كاتب المقال	جامعة	الصفحة
أدبية البشير الإبراهيمي: من براعة الحفظ إلى ملكة البيان - نظرات في أصول التحكّم الكلامي -	د.حنجار غانم	تيارت	09
دور منظمات المجتمع المدني الجزائرية في الوقاية من جرائم الفساد - مقاربة سوسيولوجية –	د.زبوش سعيد د.بومدفع الطاهر	الشلف الشلف	27
التَّكاملُ التَّعليمي بين المدارس القرآنية و المدرسة الإلزامية في النِّظام التَّربوي الجزائري.	مولياط بن حليمة	غليزان	57
السياحة بالمغرب من المفهوم إلى تاريخ التخطيط	د.محمد خالي	محمد الاول وجدة – المغرب	71
العنف في البيئة المدرسية لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة بمدينة –الجلفة-	شاتي نجاة	وهران 2	97
ثقافة الحوار والتواصل داخل الأسرة وعلاقتها بالصحة النفسية للأفراد	شيخ علي بوتي شهرزاد	تيارت ورقلة	113
آليات التجريب وكسر السائد في الرواية "سيدة المقام" لواسيني الأعرج – نموذجا-	د. خليدة خروبي	تلمسان	147
الرياضة الشعبية الجزائرية،موروث ثقافي جدير بالإهتمام	ا.موسى اسماعيل شماخي د. بدوي سميرة	قسنطينة تيارت	163
أثر أساليب إدارة الأرباح على موثوقية القوائم المالية(لشركات المساهمة العامة بسوق الخرطوم للأوراق المالية)	د. شيرين مأمون سيد احمد محمد	كلية الفجر للعلوم و التكنولوجيا – السودان	190
التحضر في المجتمع الجزائري	د.هاشمي بريقل د.ناجح مخلوف	تيارت المسيلة	216

مخبر الدراسات النحوية و اللغوية بين التراث والحداثة

التحضر في المجتمع الجزائري

د.هاشمي بريقل[1]

د.ناجح مخلوف[2]

ملخص

كانت الجزائر في عهد ما قبل الاستعمار تعتبر مجتمعا جماعيا تتوفر فيه علاقات عائلية أو قبلية، و كان الاقتصاد و لاسيما في الوسط الريفي يقوم بصفة خاصة على إنتاج الحاجات بالنسبة للجماعة الاجتماعية القائمة (القبيلة أو العشيرة) التي تجد في تحقيق معيشها مما تنتجه بيدها ، ومن ثم لم يكن المجتمع في أزمة بل كان في توازن على أن هذا التوازن لم يكن إلا نسبيا .

فقد وقع من المتغيرات والتقلبات البنيوية ما هز المجتمع وزعزعته ، إن التقلبات الكثيرة التي انتابت المجتمع الريفي التقليدي منذ بداية القرن العشرين أخلت بالتوازن النسبي الذي كان قائما بين الإنسان والطبيعة ، وأساءت إلى المعيشة البشرية وحتى الحيوانية وأدخلت على المجموعة عناصر جديدة غيرت شكلها .

Abstruct

Algeria was in the pre-colonial era considered a collective society in which family or tribal relationships are available, and the economy, especially in the rural milieu, was based in particular on the production of needs in relation to the existing social group (tribe or clan) that find in achieving their livelihood what they produce with their hands, and from Then society was not in crisis, but was in balance that this balance was only relatively.

It has occurred from structural changes and fluctuations that shocked and destabilized society. The many fluctuations that affected the traditional rural community since the beginning of the twentieth century disrupted the relative balance that existed between man and nature, harmed human and even animal life, and brought in the group new elements that changed their shape.

---

[1]– د.هاشمي بريقل استاذ محاضر أ جامعة ابن خلدون تيارت .

[2]– د.ناجح مخلوف استاذ محاضر أ جامعة المسيلة

تقديم

إن السياسة الاستعمارية أنتجت وضعا اجتماعيا يمثل حالة خاصة لمخطط كولونيالي متكامل لنقل شعب ذي تقاليد حضارية عريقة إلى وضع شبه بدائي تمهيدا لإخضاعه وإبادته[1]، فوقع تفكيك للبنى العائلية أو القبلية وتغيير بعيد المدى في عادات السكان و لاسيما الريفيين منهم وفي نمط معيشتهم ، حيث تحطم نمط الإنتاج الرعوي الذي كان يجمع أفراد العائلة أو القبيلة في وحدة واحدة ،و الذي كان أي (النمط الإنتاجي) يحقق لهم العيش والاستقرار ،و قامت مقامه شيئا فشيئا أنظمة زراعية من النوع الخفيف الواسع التي لا تؤتي إلا القليل من الفائض الغذائي ، فأصبح التعلق بالأرض مهدد الأركان، وبدأت ظاهرة النزوح من الريف محدثة عدم الاستقرار الاجتماعي ومكونة لبداية ما قد يسمى بهامشية السكان النازحين ، وتحولت فجأة أزمة الأرياف إلى أزمة المدن ، إنها أزمة البنى الحضرية (السكن، التسيير، التموين، أوقات الفراغ) التي تخضع لصعوبة متعاظمة من زحمة السكان الجدد، إنها كذلك أزمة المدينة هشة.

وكان للاستعمار أسوأ الآثار على سكان الريف بالخصوص لعزلتهم وهامشيتهم، ومن آثاره تمزيق الأملاك الزراعية العائلية وتحطيم نظام إنتاج المواد الغذائية مما جر تعمم الفقر وأزمة غذائية ونشأت من ذلك كله من تمييز مختلف المجموعات الاجتماعية، فوارق اقتصادية

1 - محمد بومخلوف ، التحضر وواقع المدن العربية، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، دمشق ، 1999، ص 124 .

واجتماعية وثقافية كبيرة الخطورة ، وهكذا أخذ المجتمع الجزائري التقليدي من جراء التغيرات البنيوية المتعددة يتحول شيئا فشيئا إلى مجتمع متغاير الصفات سواء في الميدان الاجتماعي أو الاقتصادي العام أو في مجال العلاقات السلوكية للسكان، و أن هذا التغاير لا يبدو بصورة أوضح في ذلك الوسط الريفي الذي تغير وأصبح يعرف مجموعة من الأنماط العائلية الزواجية ذات الطابع الحضري.

إن التطور التاريخي لنمط الحياة الاجتماعية في الجزائر خلق تقلبات كثيرة في بنية المجتمع الجزائري مجتمع شديد التنوع ، وكثير التناقضات ، حيث جعلت واقع المجتمع الجزائري يتسم بازدواج نمط الحياة التقليدي والحضري، الأول يظهر في تقديس الحياة القديمة والآخر يظهر في التطلع إلى الحياة العصرية ،و لكن ليست الحياة الحضرية، مدنية بوجه الحصر، بل تقليدية إلى وجه كبير بحيث أن البلد تقليدي أساسا مع وجود دائم لتجمعات سكنية مدنية .

لقد بدأت المنطقة الريفية بعد الاستقلال تعرف التغيرات الاجتماعية التربوية ،الاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية المهنية ، كما أن هذه المنطقة الريفية هي التي يوجد فيها البناء الاجتماعي العائلي التقليدي، وهي أكثر ثباتا في الوقت الحاضر ، وتغيرات هذا البناء ليست داخلية للجماعة الاجتماعية العائلية ، التي تحتفظ بنفس النسق للمراجع الاجتماعية ، لكنها للجماعة بمفاهيم التربية المدرسية للأطفال والعمل المأجور في ميدان عصري للرجال وبإدخال باستمرار فوائد عصرية في الوسط الاجتماعي العائلي (ماء،غاز،كهرباء) كذلك الجماعة الاجتماعية لهذه المنطقة وفية

لنسق القيم التقليدية ومرتبطة دائما بالبناء التقليدي ، لكن عناصر خارجية قوية وايجابية بدأت تقتحم النظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام المعرفي (القضائي) لهذا البناء الاجتماعي العائلي .

إن المنطقة الحضرية المتكونة من مدن صغيرة ومتوسطة وكبيرة وباستثناء المدن الصغيرة التي تدخل في منطقة شبه حضرية ، والمنطقة الحضرية كما تشير التقديرات إلى أن نسبة التحضر بلغت 55 % عام 1994 بعد ما كانت تمثل 30% عام 1960، و لذلك يمكن القول أن المجتمع الجزائري من الناحية السوسيولوجية لا زال يعتبر مجتمعا ريفيا، أو نصف متحضر، أو حديث التحضر، وذلك لأن تقريبا نصف السكان لا زالوا يقيمون في المناطق الريفية، وأن النصف الآخر من السكان المقيمين في المدن معظمهم من أصول اجتماعية ريفية وتحضرهم حديث لا يتعدى عمر الجيل الواحد في أعظم الحالات [1].

إن هذه الحقيقة بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الحضري على المستوى السوسيولوجي لفهم ومعالجة الظواهر الحضرية والأنظمة الحضرية (نظام الزواج – العائلة) ، حيث نجد النظام العائلي والبناء الاجتماعي ، يعرف أكثر تثقيفا ولكن بدون أن يرفض نسق المراجع الاجتماعية ونسق القيم التقليدية .

بالإضافة إلى ما تقدم نجد القرية والمدينة ترتبطان بشبكة من العلاقات الاجتماعية ريفية حضرية ، وقد عملت مراكز الأسواق على استقرار علاقات القرية بالمدينة ، كما أن التحرك على الصعيد المكاني

[1] - محمد بومخلوف ، التحضر وواقع المدن العربية، المرجع نفسه ، ص 121.

ينحصر في انتقال مركز الثقل في الجزائر من الأرياف نحو المدن التي يعيش فيها أكثر من نصف السكان ،و قد تجرد أهل الريف بأمواج هائلة متتالية من طابعهم الريفي .

وينبغي في نفس الوقت الذي يجري فيه (تحضر الريف التقليدي)أن نلاحظ(عملية ترييف المدينة) إضفاء الطابع الريفي التقليدي على المدينة،حيث أن مساكن المدن تنتشر بعيدا عن مركز المدينة حتى تصل إلى قلب الريف،و لا يمكن تخطيط حدودها بشكل قاطع على الخريطة ،وهناك أقاليم ظلت ريفية بأكملها حتى وقتنا هذا ، وينمو في هذه المناطق نمط من الحياة يعد ريفيا نسبيا، إن لم يكن ريفيا خالصا، وهكذا فإن الصراع بين ما هو تقليدي وما هو حديث، يحسم غالبا لصالح الطرف الأول ،أي التقليدي فأبناء ثقافة المجتمع الجزائري لم يتخلُ عن أساليبهم الريفية على الرغم من تحولهم إلى حياة المدينة، واشتغالهم بالوظائف الحكومية وانفتاحهم على العالم الخارجي، والسبب في ذلك يعود إلى سيطرة القدرة الاستعمارية على المجتمع الجزائري ودماره العميق، جعله يميل إلى الانطواء على بقايا معدات نظام المراجع الاجتماعية الثقافية المعروفة قبل الاستعمار،لأنها تمثل الأصل في نظر الفرد الجزائري لا يمكن التخلي عنها والإنكار التام للعلاقات الاجتماعية المميزة للنظام الجزائري وخاصة في المجتمع الريفي الذي يكون فيه التغير بطيئا [1].

وعلى الرغم من قبول المجتمع الكثير من التغيرات المادية التكنولوجية الحديثة ، معنى ذلك أن التغير يمكن أن يصيب الجانب

[1] - محمد بومخلوف ، التحضر وواقع المدن العربية، المرجع نفسه ، ص 122.

المادي من الثقافة بينما أسرع منه في الجوانب اللامادية، مما يؤدي إلى حدوث التخلف الثقافي ومن جهة أخرى فإن الثقافة التقليدية للمجتمع مستمرة في التجلي بطريقة أو بأخرى لكنها تبقى هامشية في الوظائف الاجتماعية الاقتصادية والتربوية الحديثة.

I-مراحل التحضر في الجزائر: من خلال نسب التحضر ومعدلات النمو الحضري التي تراوحت بين الانخفاض والارتفاع انقسمت مراحل التحضر في الجزائر إلى مرحلتين متباينتين هما :المرحة الاستعمارية والمرحلة الوطنية .

1- **المرحلة الاستعمارية1830 - 1962:** كان المجتمع الجزائري مع بداية الاستعمار الفرنسي عبارة عن مجتمعا ريفيا قدرت نسبة التحضر فيه 5% أي أن الجزائر كانت أقل تحضرا من البلدين المجاورين لها ، المغرب 7 إلى8 % وتونس 12 إلى 13% ، ويمكن حصر هذه المرحلة ضمن الفترات الزمنية التالية:

1-1-الفترة بين 1830-1886 : وتعد أخطر مرحلة مر بها السكان في الجزائر والتي يمكن تسميتها بمرحلة اللا تحضر، أو مرحلة الركود السكاني، حيث ظل عدد السكان يتجه نحو التدني باستمرار إذ بلغ 2.462.935 نسمة 1876بعدما قدر في سنة 1830 بنحو3 ملايين نسمة[1]، وقد يعود ذلك إلى:

-عدم الاستقرار السياسي نظرا للحروب الاستعمارية والثورات الوطنية التي شهدتها الجزائر إبتداءا من 1849 إلى1881 .

[1] - محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س ، ص97.

-الأمراض والأوبئة التي اجتاحت البلاد خلال سنوات 1866-1868 ، والتي أودت بحياة مئات الآلاف من السكان.

-انخفاض المستوى الصحي في تلك الفترة.

1-2-الفترة بين 1886- 1926: تميزت بنوع من النمو البطيء للسكان دام 40 سنة حيث تراوحت الزيادة الطبيعية بين 0.7 % إلى 1.7 % بالمقابل حققت نسبة محسوسة من 13.9 سنة 1986 إلى 20.2 %سنة 1926[1]، أي تضاعفت بحوالي 4 مرات عما كانت عليه في سنة 1830 ، وقد يرجع ذلك للسياسة الاستيطانية التي شرعت في تنفيذها السلطة الاستعمارية خاصة بعدما وقعت قانون " **فار**" في 1876 ، ونتج عنه قدوم أعداد كبيرة من الأوربيين الذين أصبحوا يمثلون 40% من سكان الحضر[2].

كما أن استكمال عملية الاستعمار الفرنسي للجزائر وتوسيع نفوذه عبر التراب الوطني أدت به إلى التأكد على توجيه استثماراته إلى المدن الساحلية والسهول القريبة كمتيجة، عنابة، ...أين وفرة الشروط الملائمة لتوظيف الأوربيين، مع إهماله الكلي للأوساط الريفية.

كل هذه عوامل شجعت عن بداية توسع الهوة بين الأقاليم، وتكوين ما يعرف بالفوارق الجهوية بين الريف والمدن، وقد صاحب كل ذلك تحسين الأوضاع في المراكز العمرانية، وصعوبة العيش في الأرياف، لأنها تفتقد لأبسط شروط الحياة، من عمل وعناية صحية ...مما جعل الأهالي يتوافدون

[1] - محمد السويدي، المرجع نفسه ،ص97 .

[2] - أحمد بن ميسي، التحضر والتصنيع في الجزائر، حالة الإقليم الشمالي الشرقي، رسالة دكتوراه دولة،1999، ص 126.

على المراكز العمرانية بأعداد كبيرة طلبا للعمل، مما أدى إلى ظهور أو شكل للنمو الحضري لسكان الجزائر في سنة1910 .

1-3-الفترة بين 1926-1962: تميزت هذه الفترة باستمرار النزوح نحو المدن، تضاعفت وفوده، حيث تحرك بنحو 50.000 وافد في السنة بين 1910و1930 ، بسبب الأزمات الاقتصادية التي سادت العالم نتيجة الحربين العالميتين اللتين تأثرت بهما الجزائر كثيرا، وانعكست سلبياتها على الأوضاع الاجتماعية، إذ تناقص الإنتاج الزراعي بفرنسا، وأصبحت تعتمد على الجزائر لتعويض النقص الغذائي، خاصة في مجال الحبوب، الذي أصبح يوجه لفرنسا، مما أدى إلى انتشار الفقر والمجاعات بين سكان الأرياف، الشيء الذي دفع إلى تسريع الهجرة الريفية، والتي أفرزت في نهاية الأمر ظهور أول أكواخ قصديرية على حواف المدن الكبرى (الجزائر، قسنطينة...) وبعض المدن المتوسطة ، ومما لا شك فيه أن الثورة الجزائرية قد ساهمت بشكل مباشر في ارتفاع عدد السكان في المدن، حيث وصلت نسبة التحضر25 % سنة 1954، والذي يرجع سببها أيضا إلى استمرار النزوح الريفي نظرا للسياسية الوحشية التي أنتجها الاستعمار الفرنسي ضد سكان الأرياف كالتقبل الجماعي والاعتقالات، ضف إلى ذلك تدمير مئات القرى وآلاف المداشر، وهي الأماكن التي لجأ أصحابها في غالب الأوقات إلى ضواحي المدن، حيث تحرك حوالي 130 ألف وافد سنويا ما بين1930-1954، أو إلى المدن الحدودية للبلدين المجاورين (تونس و المغرب) وذلك طلبا للأمن والاستقرار، بالإضافة إلى سياسة تجميع السكان في المحتشدات، وفي سنة 1958تم الإعلان لمشروع 1000 قرية ضمن مشروع قسنطينة.

هذا كله بهدف منع سكان الريف من الانتقال إلى مناطق التحضر، وتسهيل مهمة مراقبة تحرك السكان من طرف المستعمر، كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع نسبة التحضر، حيث وصل 29.6 سنة1959 [1]، وبصفة عامة يمكن القول أن الدافع الأساسي لعملية التحضر في هذه المرحلة ناجمة عن بناء قاعدة اقتصادية بالمدن الكبرى والساحلية منها كضواحي وهران، عنابة، وقسنطينة، حيث استقبلت التجهيزات الإدارية والعسكرية، واستقطبت الأشغال الكبرى اللازمة لممارسة الوظائف العصرية، والتي بادرت في تنفيذها السلطة الفرنسية لفائدة سكان هذه المدن لربطها بالمتربول، أما المدن الداخلية فلم يشملها الاستثمار الاستعماري إلا المناطق التي تتعلق بالاستخراج المنجمي مثل :تبسة، الغزوات، ...ويفسر ذلك بأن السلطة الاستعمارية استمرت بتوجيه وبتركيز التجهيزات والمرافق الجديدة في البنية الحضرية الموجودة، مما أدى إلى استمرار الهجرة الريفية إلى تلك الأقطاب الحضرية بها، وزاد تضخم هذه المدن واتسعت ونتج عنها انتشار الأكواخ القصديرية بها، كلها عوامل ومؤثرات وقفت كمشكلة حادة تواجه الدولة الجزائرية بعد الاستقلال.

2-المرحلة الوطنية: 1962 -1998: بعد استقلال الجزائر سنة 1962 أصبح سكان الحضر يمثلون نسبة 30 من مجموع سكان الوطن [2]، كان للأحداث التاريخية والسياسية دور في تقوية الهجرة الريفية نحو المدن قبل الاستقلال، وارتفعت نسبة التحضر نحو5% إلى 30% في مدة 132 سنة،

[1] - محمد السويدي ، مقدمة في دراسة المجتمع، سبق ذكره،ص82 .

[2] - بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000،ص21 .

ومرحلة ما بعد الاستقلال شهدت هي الأخرى نزوحا ريفيا مكثفا نحو المدن، نتيجة السياسة المتبناة للمسيرين للدولة الجزائرية المستقلة لنماذج عديدة ومتنوعة من الأنظمة الاشتراكية وتطبيقاتها في المجالات الاقتصادية للخروج من ظاهرة التخلف، دون الأخذ بعين الاعتبار قيم وخصائص وتركيب المجتمع الجزائري المسلم، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية التي شهدتها في أواخر الثمانينات والسبعينات، كل ذلك كان له الأثر المباشر والكبير في ارتفاع نسبة التحضر من 30 % عام 1962 إلى 58.30% عام 1998[1]،أي خلال 36 سنة فقط .

ويمكن تلخيص وتفسير الظاهرة الحضرية خلال المرحلة الوطنية عبر أربعة فترات متميزة ومتباينة المضمون، وتتوافق مع الإحصائيات الوطنية للسكن والسكان في الجزائر.

2-1-الفترة بين 1962- 1966: لقد وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال أمام أزمة كبيرة ، حيث كانت أجهزة الدولة منهارة على جميع المستويات الإدارية والاقتصادية، واستمرار النزوح الريفي بعد الاستقلال ازدياد حدته، بالإضافة إلى عودة ما يقارب مليون لاجئ من المغرب وتونس[2]، وأمام هذه الأوضاع والضغوطات تبنت الدولة الجزائرية في هذه الفترة النموذج اليوغوسلافي المعروف بالتسيير الذاتي للخروج من ظاهرة التخلف، هذه المحاولة أعادت تنظيم القاعدة المادية والتقنية، وإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي.

[1] - ONS, Données statistique N° 311, P 1.

[2] - بشير تيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، سبق ذكره، ص21 .

وجعل مكانة للجزائر في الاقتصاد الدولي، وكانت نتيجة إخفاق هذا النموذج فيما بعد على تدهور القطاع الفلاحي التقليدي، الذي ترك مهجورا في بعض الجهات من القطر الجزائري، لأن تعميم هذا النموذج على باقي المؤسسات الاقتصادية التي تركها الأوربيون من مصانع، ووسائل الإنجاز والخدمات كالفنادق ..استقطب عدد كبير من الفلاحين الخواص بسبب الفوارق في الأجور، ،امتيازات المهن الحضرية الأخرى، ...وتسخير هذه المؤسسات لخدمة القطاع الاجتماعي، وتوفير الشغل بالإضافة إلى توفر السكن في المدن خلال السنوات الأولى من الاستقلال بشكل واسع في المباني والعمارات التي تركت شاغرة من طرف الأوربيين، كل ذلك أدى إلى سوء التوازن في الظروف المعيشية بين الأرياف والمدن، الأمر الذي أدى إلى تزايد سكان المدن على حساب سكان الأرياف، كما لعب التقسيم الإداري سنة 1965دورا مهما في تنشيط عملية التحضر في الجزائر، حيث أدى إلى نمو التجمعات الحضرية وزيادة سكانها وأصبحت المراكز الإدارية الجديدة، بمثابة نقاط جذب للسكان على مستوى مجالها، نظرا للامتيازات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي توفرها.

كل هذه المؤشرات والعوامل شجعت وساهمت في ارتفاع نسبة التحضر التي قدرت سنة 1966 بنحو 31.4% موازية لارتفاع معدل النمو الحضري والذي بلغ 10.2% [1] خلال 1954 - 1966، والذي يعد أكبر معدل في تاريخ نمو سكان الجزائر.

[1] - ONS, Données statistique N° 311,op cit , P 1.

2-2-الفترة ما بين 1966-1977: خلال هذه المرحلة برزت أول إستراتيجية حقيقية للتعجيل من ديناميكية التنمية في المجتمع الجزائري، والتي تتصل بالتحرر الاقتصادي كما حددها الميثاق لسنة 1976 ، إن مدى التنمية يجب أن يتناسب في واقع الأمر مع حجم التأخر المتراكم في جميع الميادين لدى الشعوب التي تعرضت للسيطرة الاستعمارية، والتي عانت الاستغلال الأمبريالي، فالتنمية بالنسبة لهذه الشعوب تعبر عن الجهود الواجب بذلها لتدارك تخلفها وتحديد طبيعة التغيرات التي ينبغي القيام بها في كل الميادين للتخلص من حالة التخلف[1]،ولقد شهدت الجزائر نمطا جديدا من التنظيم الاقتصادي الموجه استعملت فيه وسائل التخطيط المركزي، وأهم الخطط الاقتصادية الوطنية التي أثرت في الأوساط الاقتصادية الجزائرية ومناطقها ، وفي حركة السكان هي المخطط الثلاثي1967 -1969، والمخطط الرباعي الأول 1970 – 1973 ، والرباعي الثاني 1974- 1977 زيادة على نمط التخطيط الإقليمي، ومخطط التحديث العمراني للمدن (PMU)، **وكذا ما يعرف** بالبرامج الخاصة، وقد أحدثت هذه المخططات والبرامج تغيرات جذرية في الخريطة الصناعية بالجزائر، وذلك بالإضافة إلى سلسلة من الوحدات الصناعية، ومناطق صناعية مهمة 70 منطقة صناعية[2]،كما شيدت عشرات القرى الفلاحية في الأوساط الريفية في إطار الثورة الزراعية، وتوسيع مجال المدن، تهيئة مناطق سكنية جديدة(ZHUN) وتوزيع شبكة الطرق، وإنشاء المركبات الجامعية في مختلف أرجاء الوطن، وكانت النتيجة أن هزت هذه المخططات الاقتصادية السكان هزة قوية، جعلت الكثير منهم

[1] - محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع،سبق ذكره، ص102 .

[2] - بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، سبق ذكره،ص26 .

خاصة سكان الريف يتوافدون بحوالي 1.7 مليون نسمة على المدن، أي بمعدل 100 ألف وافد سنويا، أين ووفرت فرص العمل في الوحدات الصناعية خلال المخطط الثلاثي والرباعي والأول والثاني على التوالي 28.8%،38.7%،48.4% و 54.8% في سنة 1978[1].

في حين لم تحض القطاعات الأخرى بنفس الأهمية والاهتمام، فأدت كل هذه الأمور إلى ارتفاع نسبة التحضر حيث وصلت إلى 40 % عام 1977 ، بالمقابل نلاحظ تراجع في معدل النمو الحضري الوطني مقارنة بما كان عليه في الفترة 1954 – 1966 والذي كان 10.2% إلى عدة عوامل اقتصادية وسياسية نذكر منها[2]:

2-2-1-سياسة التصنيع: إن سياسة التصنيع التي اتبعها المخططون الجزائريون في المخططات الاقتصادية المركزية في ظل نظرية "**دوبرسن**" ، وبالأخص في المخطط الثلاثي، والمخططين الرباعيين، والتي أعطت فيها الأولوية المطلقة في مجال الاعتمادات المالية للصناعة، وقد ساعد هذا على نمو المراكز الجغرافية ديموغرافيا دون نمو التجهيزات والمرافق الحضرية الضرورية، كما أدت إلى التوسع العمراني للمدن على اختلاف أنماطها.

وقد نالت المدن الكبرى قسطا من الاستثمارات المخصصة للتصنيع خلال فترة1966 - 1977، حيث أنشئت بجوارها مركبات صناعية في الغرب والوسط والشرق على شكل أقطاب صناعية، أدت إلى توفير

[1] - Hamid BALI, « inflammation et mal développement en Algérie OPU, 1993, P 165.

[2] - بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، سبق ذكره،ص27 .

مناصب شغل جديدة واستقطاب الآلاف من الأيادي العاملة المهاجرة من الريف بحثا عن العمل.

أما المدن المتوسطة سواء الساحلية منها أو الداخلية، والتي كانت في أغلبها مراكز حضرية لأقاليم ذات طابع زراعي(ميلة، عين تموشنت...)فقد استفادت هي الأخرى من الاستثمارات الصناعية، الشيء الذي أدى إلى هجرة مركزة لسكان الأرياف بهذه الأقاليم الزراعية نحو المراكز الحضرية المجاورة، لتطور الهياكل القاعدية والمرافق الصحية بها، بينما المدن الصغرى التي أضحت في هذه الفترة تتميز بمزايا حضارية وإدارية مميزة أدمج العديد منها في الشبكة الحضرية، خاصة التي تقع في مواقع انتقالية بين المدن المتوسطة والمراكز الريفية، هذه المدن التي قد نمت أكثر من باقي أنماط المدن الأخرى الكبرى و المتوسطة[1]، حيث قدر عددها 149 مدينة في عام 1977 ، مقارنة بالمدن الكبرى ب 8 والمدن المتوسطة ب 54 ، كما يعتبر معدل نموها الحضري أعلى معدلات النمو الحضري في الجزائر، والمتراوح ما بين 4 - 5 % سنويا، في حين أصبح معدل النمو الحضري السنوي، لكل من المدن الكبرى والمتوسطة على التوالي 2.5 % و 3.5 % سنويا[2].

2-2-2-الثورة الزراعية وتأميم الأراضي الفلاحية: الشيء المؤكد أن إشعاع القرى الاشتراكية كان قويا على الأوساط الريفية التي أقيمت بها، كما أنها عملت على تقوية قاعدة الشبكة الحضرية الجديدة في إطار التوزيع المتوازن

[1] - بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، المرجع نفسه، ص 27.

[2] - بشير التيجاني، التحضر والتهيئةالعمرانية في الجزائر، المرجع نفسه،ص 28.

للسكان عبر التراب الوطني، خاصة في الشمال، وأدت إلى تخفيف الضغط على المدن من جراء الهجرة الريفية التي شهدتها البلاد بعد الاستقلال .

2-3-الفترة ما بين 1977- 1987 : استمر فيها معدل النمو الحضري الوطني بنفس الوتيرة تقريبا، عما كان عليه في الفترة السابقة، حيث بلغ 5.52% ، واستمرت الزيادة في نسبة التحضر البالغة 49.6 % كما تضاعف عدد المدن بنحو 4 مرات، عما كان عليه في1977 (211 تجمع حضري)،وأصبح عددها(447مدينة)، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى الترقية الإدارية لبعض التجمعات الثانوية إثر التقسيم الإداري لسنة 1984 ، وما أحدثته من تغيرات جذرية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك استكمال البناء الاقتصادي وذلك بالتوجه أكثر نحو السياسة اللامركزية، بالاعتماد على المخططين الخماسيين الأول والثاني بهدف نشر التنمية، وتحقيق التوازن ومحو الفوارق الجهوية [1].

2-4-الفترة ما بين 1987-1998: يمكن إطلاق عليها مرحلة تشبع المدن وكثرة الأزمات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)، والجدير بالملاحظة في هذه المرحلة أن الجزائر منذ 1991 قد بدأت تعرف تحولا جديد في تركيبها السكاني من مجتمع ريفي تقليدي إلى مجتمع أغلبية سكانه حضر.

وقد سجل تراجع في معدل النمو الحضري الذي قدر في 1998 ب 3.57%[2] مع استمرار الزيادة في نسبة التحضر التي وصلت إلى 58.30 %

[1] - بشير التيجاني ، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، المرجع نفسه،ص28 .

[2] - ONS , Collection statistique N° 97, l'armature urbaine de R. G P H, 1998, P 48.

لنفس السنة، بمعنى أنه نحو6 /10 ساكن يقطن في المدينة، بعدما كان 10/4 عام 1977، و 10/5 عام 1987 ، بينما إجمالي سكان الوطن تزايد بنحو1.7 % بين1977 - 1998، ونجد أن سكان الحضر يتضاعف عددهم نحو 2.5% خلال نفس الفترة وبمقدار 10.280.152 نسمة، كما أن الشبكة الحضرية خلال هذه الفترة شهدت زيادة في عدد المدن من 447 إلى 579 مدينة في 1998 ، والتي سببها هو ارتفاع في عدد المدن الصغرى بعدما كان 326مدينة في 1987 ، وصل إلى 399 مدينة في 1999[1].

تميزت هذه الفترة بعدم حدوث أي تحولات كبرى في المدن، وهذا يدل على أن سياسة التهيئة الحضرية التي أنتجتها الدولة، نتيجة للظروف الاقتصادية في مطلع سنة 1988 ، وتدهور الظروف الأمنية والسياسية والعدول عن الاستثمار في القطاع الصناعي العمومي، ونزع الدعم الحكومي لبناء السكن والقطاعات الأخرى، جعل أزمة تتفاقم، وكشفت عن وضعية خطيرة تمثلت في نمو متسارع للضواحي الهامشية والأحياء العشوائية، والأحياء غير مندمجة، والأحياء القصديرية بشكل رهيب، ضف إلى ذلك ظهور النشاطات غير رسمية وبشكل كبير نتيجة لسياسة الخوصصة وبداية غلق المصانع وتسريح العمال، وارتفاع نسبة البطالة، بالإضافة إلى عدم الهياكل والتجهيزات الحضرية من تغطية الاحتياجات السكنية المتزايدة، بسبب النمو الحضري الناتج عن الزيادة الطبيعية لسكان المدن بالدرجة الأولى ومعدل الهجرة بالدرجة الثانية.

[1] - ONS , Collection statistique N° 311, P 3.

II- خصائص التحضر في الجزائر : تتمثل خصائص التحضر في الجزائر بتباين المهن و التي اعتبرت أهم معيار يتميز به السكان الريف، إلى جانب توفر مظاهر الحياة، الحضرية و تتلخص أهم الخصائص في:

1-التفاوت الكبير في حجم سكان المجتمعات الحضرية: تضم حوالي 11 % من مجموع عدد التجمعات الحضرية مدنا صغيرة يتراوح عدد السكان في كل منها ما بين 2000 و 4999 نسمة،و لقد ارتفعت هذه المدن الصغيرة إلى صف التجمع الحضري بفضل مهامها الإدارية، إذ أصبحت مراكز للبلديات ودوائر وولايات بفضل التقسيم الإداري الأخير، الذي أجري سنة 1985 ثم يأتي النمط الثاني من التجمعات الحضرية الصغرى، والتي يتراوح عدد سكانها ما بين 5.0 و 9.9 % نسمة في التجمع الواحد، وهذا النمط من المدن الصغيرة هو الأكثر انتشارا في الجزائر، إذ احتل نسبة 41.5 % من مجموع التجمعات الحضرية في تعداد 1987 بفعل النمو الديموغرافي والهجرة[1]، بمعنى أن الشبكة الحضرية في الجزائر يغلب عليها طابع المدن الصغرى والمتوسطة.

2- نمو السكان: مع بداية الاستعمار قدر نسبة مجموع سكان الحضر في الجزائر سنة 1830 حوالي5 **%** حيث كانت الجزائر أقل تحضر من جارتيها، المغرب وتونس، وقدرت نسبة التحضر في الجزائر 49.81% من مجموع السكان، وفي 1990 تعادل عدد سكان الريف والحضر بنسبة 11.5 مليون نسمة، وفي سنة 1991 عرفت الجزائر تحولا جديد من حيث تركيبها السكاني من مجتمع ريفي تقليدي إلى مجتمع أغلب سكانه حضريين، وإن ارتفع معدلات النمو السكاني بالمدن فهذا بسبب المظاهر الحياتية الموجودة، إلى

[1] - بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، سبق ذكره،ص31.

جانب أسلوب وطريقة الحياة فيها كما كانت معدلات التحضر في الجزائر مختلفة من مرحلة لأخرى و هي كالتالي:

- كان معدل النمو الحضري قبل سنة 1954 يتراوح ما بين 2 و 2.5 %سنويا.
- ارتفع معدل النمو الحضري خلال حرب التحرير، وبعد الاستقلال، وإلى غاية1966 إلى حدود 10.5% سنويا، بسبب عوامل عدة منها :انعدام الأمن في الأرياف وتواجد حضيرة سكنية شاغرة بالمدن بعد طرد الفرنسيين من الجزائر.
- انخفض معدل النمو الحضري بعد 1966 و 1977 ، حيث كان يتراوح ما بين 3.8 و5.5 %، وهو معدل مرتفع إذ قورن بمعدل النمو الديموغرافي الوطني السنوي، مما يدل على استمرار التوافد على المدن بسبب الاستثمار الصناعي في معظم التجمعات الحضرية.

كما كانت معدلات النمو الحضري متفاوتة من مدينة لأخرى حسب أهمية المدينة، فنجد معدل النمو الحضري في المدن الكبرى بمعدل 2.5%كمدن وهران، الجزائر، عنابة، ...والمدن الصغرى بمعدل5.5% ، وحسب الإحصائيات المعالجة في التعدادات الثلاث:1966 ،1977، 1987 وبالتالي فإن العدد المضاف إلى سكان الحضر في الفترة ما بين 1966 و 1987والمقدرة بحوالي 6.2 مليون وجه جله نحو المدن الصغرى.

3- الهجرة الريفية ومدى تأثيرها على التحضر: للهجرة دور في ارتفاع معدل عدد السكان بالمدن في الجزائر،و إذا تفحصنا معدلات النمو الحضري في الجزائر منذ التعداد الأول الذي أُجري قبل الاستقلال،و الذي تتراوح

نسبته ما بين 2و 2.5 %سنويا،فإننا نلاحظ أن كل من معدل الزيادة الطبيعية و معدل الهجرة الريفية كانا يتقاسمان تقريبا بالتساوي معدل النمو الحضري العام،إلى غاية 1954 ، في حين أن معدل الهجرة الريفية نحو المدن قد حقق أكبر معدل له في التاريخ،نمو الحضري بالجزائر حيث بلغ 10.2% سنويا في الفترة ما بين 1954 و1966 ، إلا أن الإحصائيات السكانية في التعدادات 1977 و 1987 توضح أن معدل الهجرة الريفية السنوي اتجاه المدن قد انخفض بشكل ملموس بعد1966

حيث أصبح يساهم بما يقارب الثلث في معدل النمو الحضري الخام السنوي.[1]

وسبب هذا التراجع الملحوظ هو التحسن في ظروف الحياة الريفية من خلال تعبيد الطرقات، و إيصال شبكات الكهرباء، و غيرها من المرافق والتجهيزات الضرورية، هذا من جهة ومن جهة أخرى أصبحت الحياة في المدينة تشهد مشكلات وأزمات عديدة كأزمة السكن، وعدم استيعاب المدن لمتطلبات السكان الذين يتزايدون باستمرار،كما يجب الإشارة إلى أن الهجرة الريفية باتجاه المدن كانت متفاوتة حسب نمط المدن، فالمدن الصغيرة تستقبل أكبر النسب 67 % من مجموع عدد الوافدين بما يزيد عن 1.660.000نسمة في المرحلة ما بين 1966 و 1987 ، وفي حين المدن الوسطى استقبلت 36 %، واستقر منهم في المدن الكبرى حوالي 7% فقط.

[1] - الديوان الوطني للإحصائيات، الشبكة الحضرية في الجزائر 1987 ، إحصائيات1988 ،ع4، من مجلة الإحصائيات.

4- **توزيع السكان الحضر**: تستقطب المدن الساحلية الكبرى أكبر تمركز للسكان، كمدن الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة، وتضم حوالي 33.5% من مجموع السكان، ويعود سبب هذا التمركز نتيجة الاستثمارات الصناعية التي شهدتها تلك المدن، خلال مرحلة التخطيط المركزي ما بين 1966و 1987 ، كما استفادت أغلب تلك الولايات من البرامج الخاصة في إطار التخطيط الإقليمي، والتي أدت إلى تحسين الظروف بصفة عامة في مجال المرافق العامة والهياكل الأساسية وتوفير فرص العمل في القطاع الصناعي، وقد شهدت المدن الصغرى والمتوسطة والكبرى نزوحا ريفيا مكثفا بسبب الاستعارات التي منحتها الدولة لهذه المراكز العمرانية في مجال الصناعة وإهمالها للقطاع الزراعي،أما المدن الجنوبية والصحراء فنسبة السكان فيها قليل جدا باستثناء بعض الولايات الصحراوية الجنوبية التي عرفت زيادة معتبرة، وهذا بسبب الهجرة الدولية من البلدان الإفريقية المجاورة كنيجيريا ومالي، إذ تم إحصاء عدد مهم من الأجانب المقيمين بطريقة غير قانونية بالجنوب الجزائري من طرف السلطات الجزائرية سنة 1994 ، ولا تزال الجهود متواصلة من طرف الدولة الجزائرية، والدول الإفريقية المعنية لإرجاع هؤلاء المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية[1].

5- **ظهور ملامح جديدة لمجتمعات حضرية**: ظهرت التجمعات الحضرية في الكثير من البلدان، وقد شهدت الجزائر هذه الظاهرة من خلال توسعها، وسميت بالتجمعات الحضرية لكونها عبارة عن عدة أنسجة متلاحمة مع بعضها البعض بسبب توسعها العمراني شرقا وجنوبا، ونتيجة

[1] - بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر،سبق ذكره،ص38.

تواجد هذه التجمعات الحضرية وتنمية شبكة الطرقات بدأ انتشار العمران في معظم المدن مع توسع مجالها الحضري، وأن هذا النمط الجديد من التجمعات يستلزم تخطيط إقليميا وعمرانيا في منتهى الكفاءة والدقة، وتسيير متطور لتنظيم وضبط التغيرات التي تحدث في النسيج العمراني، سواء من حيث وسائل العمرانية والإقليمية أو من حيث الكفاءة التقنية والبشرية على مستوى الإدارات المحلية المشرفة على تسيير المدن.

من خلال عرضنا لخصائص التحضر في الجزائر يتبين ما يلي:

* أنه انعكاس للواقع السياسي والتاريخي والاجتماعي للبلاد.

* أن نمو الحضر في الجزائر في تزايد مستمر.

* أن عملية التحضر في الجزائر تميزت بالسرعة، وفاقت قدرات المدن، حيث أصبحت هذه الأخيرة عاجزة عن تلبية احتياجات السكان الوافدين من الأرياف.

* تطور سكان الجزائر في التجمعات الحضرية سبَّب خلل في التوازن بين الريف والحضر.

* أن تزايد عدد المراكز الحضرية في الجزائر يعكس مدى الطاقات الكامنة في عملية التحضر، وفي خيارات التنمية والتخطيط المحدد من قبل الدولة.

* ارتفاع عدد المدن الصغيرة والمتوسطة لاستقبال النمو الحضري المتمركز في المدن الكبرى .

* بلغ النمو السريع للمدن الميتروبولية أكثر من 100 ألف /نسمة.

ومن خلال العوامل والمراحل والخصائص للتحضر في الجزائر نقول أن سياسات التنمية الحضرية لا تزال غير قادرة على معالجة هذا التدفق الهائل، ولم تحقق في المجال العمراني الهدف الذي كان مسطرا له.

خاتمة

يعتبر التحضر في المجتمع الجزائري نتيجة وعملية من عمليات التغير الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي الذي يتضمن تغيرا في القيم والاتجاهات والسلوك، والتكيف مع الحياة المجتمعية الحديثة، فهو صورة متميزة للمجتمع الإنساني التي تسود فيها قوى متكاملة اجتماعية واقتصادية وثقافية ويتم من خلالها اكتساب الأفراد سمات اجتماعية معينة، كما يترك حالة من التحول في نمط الحياة خاصة بعدما تحولوا من نمط معيشي تقليدي إلى آخر قائم على الوظيفة والخدمات، لكن يبدو أن التحضر قد مس مجموعة من المجالات الحياتية، وأدى إلى تغيرات في النظم الاجتماعية المختلفة، ما أدى إلى حالة من عدم التوازن والاستقرار في الوظائف والبناء والأدوار.

المراجع

1. محمد بومخلوف ، التحضر وواقع المدن العربية، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، دمشق ، 1999.
2. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س .

3. أحمد بن ميسي، التحضر والتصنيع في الجزائر، حالة الإقليم الشمالي الشرقي، رسالة دكتوراه دولة،.1999
4. بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000
5. ONS , Collection statistique N° 97, l'armature urbaine de R. G P H, - 1999
6. الديوان الوطني للإحصائيات، الشبكة الحضرية في الجزائر 1987 ، إحصائيات 1988،ع4، من مجلة الإحصائيات.
7. الباحث الاجتماعي، مجلة دورية يصدر عن قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، جانفي 2004 ، ع.05